AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور تنويع أنشطة بعض القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

م .م. بيداء جواد كاظم[1] م. م. اسراء كاطع فياض[2]

جامعة واسط / كُلّية الإدارة والاقتصاد

baydaagawld@gmail.com ifayaadh@uowasit.edu.iq

https://doi.org/10.29124/kjeas.1549.17

المستخلص

إنّ الاقتصاد الريعي الذي يعتمد مورداً واحداً مثل النفط ، اذ يجعل الاقتصاد عرضة للتقلّبات التي تحدث داخل اقتصاد الدولة أو خارجه ،لذلك فإنّ التنويع الاقتصادي هو هدف ضروري يجب متابعته في بلد ما ، ولاسيّما الدولة البترولية ؛ من أجل تعزيز اقتصاده واستيعاب إمكانياته جنبا إلى جنب التغيّرات المحتملة في الوضع الاقتصادي للدولة ، وبصرف النظر عما يمكن تحقيقه من إذْ الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل خلق فرص العمل ، والحد من البطالة وزيادة القيمة المضافة ، وما يؤدّي إلى زيادة في الناتج المحلّي الإجمالي الذي يؤدّي إلى النموّ الاقتصادي، هناك حاجة ماسة للدراسة الحالية لتبنّي هذه الاستراتيجية من خلال فهم تأثير بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسة على النموّ الاقتصادي ، ولاسيّما الاقتصاد العراقي المعروف بالاقتصاد الذي يعتمد على ريع النفط . تظهر الدراسات الواقعية والاقتصادية أن الوضع الاقتصادي في العراق قد تدهور نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يعيشها العراق ، وأن هذه الظروف أدّتْ إلى تدمير الهيكل الاقتصادي وتدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة وتراجعها في مساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي. لذلك ، فإنّ عملية اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي شرطٌ ضروريٌ لخروجها من الاقتصاد. الاقتصاد الريعي والأحادي لزيادة معدّل النموّ الاقتصادي .

Abstract

The fact that the rentier economy depends on one resource such as oil, which makes the economy vulnerable to fluctuations that occur inside or outside the country's economy. Therefore, economic diversification is a necessary goal that must be pursued in a country, especially the petroleum country, in order to strengthen its economy and absorb its capabilities along with With possible changes in the economic situation of the state, and regardless of what can be achieved in terms of other economic goals such as creating job opportunities, reducing unemployment and increasing value added, and what leads to an

increase in the gross domestic product that leads to economic growth, there is an urgent need for the current study to adopt This strategy is achieved by understanding the impact of some of the main economic sectors on economic growth, especially the Iraqi economy, which is known as the economy that depends on a quarter of oil. The destruction of the economic structure and the deterioration of the various economic sectors and their decline in their contribution to the GDP. Therefore, the process of adopting an economic diversification strategy is a necessary condition for its exit from the economy Quarterly and unilateral economy to increase the rate of economic growth

المقدّمة

في الواقع إنّ الاقتصاد الذي على مورد واحد (مثل النفط) يجعله عرضة للتقلّبات التي تحدث داخل اقتصاد الدولة أو خارجه. لذلك ، يُعدّ التنويع الاقتصادي هدفًا ضروريًا يجب على البلدان ، ولاسيّما الدول النفطية ، السعي إلى تعزيز اقتصاداتها والتكيف مع الإمكانات الاقتصادية. جنبا إلى جنب مع التغيّرات المحتملة في الوضع الاقتصادي للدولة ، بصرف النظر عما يمكن تحقيقه من الأهداف الاقتصادية الأخرى: مثل خلق فرص العمل ، والحدّ من البطالة وزيادة القيمة المضافة ، والعوامل المؤدّية إلى زيادة الناتج المحلّي الإجمالي والنموّ الاقتصادي .وهناك حاجة ماسة للدراسة الحالية لتبنّي هذه الاستراتيجية من خلال فهم تأثير بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسة على النموّ الاقتصادي ، ولاسيّما الاقتصاد العراقي المعروف بالاقتصاد الذي يعتمد على ريع النفط.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى فهم دور القطاعات الاقتصادية الرئيسة في تحقيق النموّ الاقتصادي للعراق ومدى اتّباعها لسياسة التنويع الاقتصادي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

أهميّة وضرورة تبنّي استراتيجية التنويع الاقتصادي وفهم درجة تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسة المتمثّلة في (القطاع الزراعي ، قطاع التصنيع ، قطاع السياحة ، قطاع النفط) ، وأنواع أخرى (التعدين) والتأثير القطاعي على الناتج المحلّي الإجمالي ، من خلال فهم وتحليل تأثير القطاعات الاقتصادية على النموّ الاقتصادي ، يمكن فهم درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع غير النفطي ثُمّ درجة التنويع الاقتصادي للاقتصاد العراقي.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة الحالية إلى افتراض أنه على الرغم من المكوّنات المحتملة والطبيعية لتنويع الاقتصاد العراقي ، فإنّ قطاع النفط له الأثر الأكبر على الناتج المحلّي الإجمالي للاقتصاد العراقي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، ما يؤثّر سلبا على استراتيجية التنويع في الاقتصاد العراقي. الاقتصاد العراقي لم ينفذ بالمستوى المطلوب.

أهميّة الدراسة

تأتي أهميّة هذه الدراسة من أهميّة الموضوع الذي تتناوله ، ورؤية التنويع الاقتصادي كأحد الموضوعات المهمّة التي تحتل مكانة قوية في اقتصاديات ربع الدول ، وهو ما تعترف به عدد كبير من الدراسات الاقتصادية. إذْ يؤكّد هذا النهج على الطريقة الأساسي للتخلّص من الأحادية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة الصدمات الداخلية والخارجية ومنعها من تعطيل عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الأول :- مفاهيم التنويع الاقتصادي والنموّ الاقتصادي .

اولا-مفهوم التنّوع الاقتصادي:

يُعرَّف التنويع الاقتصادي بأنّه عملية إحداث تغييرات هيكلية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات الإنتاج مصحوبة بنموّ كمّي ، بهدف تحقيق الرخاء أو الدخل من خلال نهج متوازن للتنمية الاقتصادية يقوم على دراسة التكامل بين مختلف البلدان المصادر متنّوعة الإدارات والأنشطة[1] .

يُعرِّف الخبير الاقتصادي العطاران التنويع الاقتصادي بأنه "امتلاك عدد كبير ومتنّوع من الصناعات في بلد معين". فضلاً عن جعل القطاع النفطي المصدر الرئيس لإيرادات الموازنة العامّة من خلال تطوير القطاع غير النفطي وخلق الصادرات غير النفطية ومصادر الإيرادات غير النفطية ، فإنه يعني أيضاً تقليص دور القطاع العام وتفعيل الدور. من القطاع الخاصّ ، أو "خلق اقتصاد حديث له سبب للبقاء خارج النفط ،والحفاظ على مستويات دخل أعلى بعد انتهاء عصر النفط".

يعرّف الاقتصاديون الماليزيون التنويع على أنّه "ليس غياب التخصّص ، ولكن وجود تخصّصات مختلفة وصناعات معقّدة وعلاقات وثيقة داخل الصناعات". في هذا التعريف ، يوضّح الاقتصاديان أنّ التنويع يتطلّب وجود تخصّصات متعددّة في الاقتصاد ، ما يعني تنّوع الأنشطة والقطاعات والصناعات ، والروابط القوية بين الصناعات ، أي روابط الجذب الأمامية والخلفية ، كما يجادل الخبير الاقتصادي جون إي واغنر بأنّه كُلّما كان اقتصاد البلد أكثر تنّوعاً من الناحية الاقتصادية ، كان الاقتصاد أقلّ حساسية للتقلّبات التي تسبّبها العوامل الخارجية[2].

ممّا سبق يتضّح أنّ تنويع اقتصادات الدول المنتجة للنفط يتعلّق بشكل أساس بتنويع قاعدة الإنتاج لضمان استقرار الدخل القومي ، وليس بسبب الاعتماد على سلعة واحدة (مثل النفط على سبيل المثال). كمصدر رئيس لهذه الدخل ، وهذا يعني أنّ التنويع الاقتصادي يقلّل من تأثير الصدمات على الاقتصاد ويوفّر الاستقرار الاقتصادي ، وهو الهدف الأساسي لأيّ دولة ، ولتحقيق ذلك يجب أنْ تزيد مساهمة الدول الأخرى حصّة القطاع (غير النفطي) في مساهمة الناتج المحلّي الإجمالي مقابل تخفيض مساهمة القطاع (النفطي) الرئيس ، ولكن دون انخفاض في إنتاج النفط أو الصادرات النفطية. تواجه البلدان المنتجة للنفط تحدّيات هائلة في إدارة اقتصاداتها الريعية التي تعتمد على سلعة التصدير الوحيدة تقريبًا ، النفط ، لأنّ أسعار النفط وعائداته شديدة التقلب ولا يمكن التنبُّؤ بها. أيضاً ، يتعيّن على هذه الدول التخطيط للمستقبل وأنْ تضع في حسبانك أنّ النفط سلعة تنفد ، لذا خَطَّطْ بعد نفادها. يمكن تلخيص أهمّ أسباب التنويع الاقتصادي على النحو الآتي: [3]

1- التنويع الاقتصادي سيمنع الظاهرة الطبيعية المعروفة باسم المرض الهولندي ، والتي تحدث عندما تستغل الدول البترولية الموارد الطبيعية بما في ذلك النفط ، ما يؤدّي إلى زيادة الصادرات النفطية ، ما يؤدّي بدوره إلى زيادة صادرات النفط من قيمة عملتها مقارنة بالعملات الأجنبية. العملات ، وهذا بدوره له تأثير سلبي على ارتفاع أسعار السلع المحلّية ما يؤدّي بدوره إلى تراجع قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ونتيجة لذلك ، زادت الواردات وزادت الصادرات وانخفضت المنتجات غير البترولية.

2- الاعتماد الشديد على الموارد النفطية يسهم في خفض الإنتاجية ، ما يعني تقليل القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي وتقليل قدرته على خلق وظائف جديدة وخلق فوارق كبيرة في الإنتاجية سواء إنتاجية العمل أو إنتاجية رأس المال بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، فعلى سبيل المثال في عام 2005 بلغت إنتاجية العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (1,6) مليون دولار أمريكي لكُلّ عامل في قطاعات النفط والغاز، في حين بلغت هذه الإنتاجية فقط (9300) دولار لكُلّ عامل في قطاع البناء

3- لا يعدّ قطاع النفط بشكل عام من القطاعات التي يمكن أن تستوعب العمالة لأنّه يعتمد بشكل أساسي على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيفة رأس المال والعمل الخفيف) وعلاوة على ذلك فإنّ نوع العمل المطلوب في هذا القطاع هو نوع من المهارات العالية نسبيًا. وحتى في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، نجد أنّ صناعة النفط لا تخلق بشكل مباشر وظائف كافية ، لذا فإنّ التنويع بعيداً عن النفط يؤدّي إلى تطوير قطاعات اقتصادية أخرى (مثل الزراعة والتصنيع والسياحة) ، مما سيكون له تأثير كبير على استيعاب القوى العاملة وخفض معدّل البطالة في الاقتصاد.

4- يقلّل التنويع الاقتصادي من مخاطر الضعف الاقتصادي الناتج عن الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من قاعدة تصدير متنّوعة تسمح بقدر أكبر من الاستقرار في العائدات تليها عمليات تخطيط تؤدي إلى النموّ الاقتصادي والتنمية على صعيد الاستيراد ، سيؤدّي التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاع تجارة خارجية أكثر توازناً ، إذْ نجد أنّ معظم الدول المنتجة للنفط تستورد كُلَّ شيء ما عدا النفط ، ما يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمّها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حالة حصول خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه المواد.

5- إنّ تعديل بنية الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، سيقلّل من تأثيرات الصدمات التي يحدثها انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد القومي

ثانيا-مفهوم النموّ الاقتصادي :-

إنّ مفهوم النموّ الاقتصادي هو مفهوم كمّي يعكس نمو الإنتاج على المدى الطويل .وتعريف النموّ الاقتصادي هو" :نموّ إنتاج بلد ما على المدى الطويل ويمكننا أيضًا الرجوع إلى مفهوم التوسّع الاقتصادي أي الزيادة في بيئة الإنتاج الاقتصادي المستمر ، ولمّا كان النموّ يشير إلى زيادة في الإنتاج ، فإنّه يأخذ في الحسبان نصيب الفرد من الناتج أيّ معدّل نمو الدخل الشخصي وفقا لما سبق يتجلّى النموّ الاقتصادي في زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بين الفترتين زيادة دخل الفرد يمكن أن يصاحب النموّ أيضًا تقدم اقتصادي إذا كان معدّل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدّل نمو السكان ، أو قد لا يكون مصحوبًا بتقدم اقتصادي إذا كان معدّل نمو الناتج القومي الإجمالي مساوياً لمعدّل نمو السكان ، في حين أنّ معدّل نمو السكان معدّلات النموّ أعلى من الناتج القومي الإجمالي ، والنموّ مصحوب بالركود ، النموّ الاقتصادي شرط ضروري ولكنّه غير كافٍ لتحسين مستويات المعيشة المادية الفردية[4] .

كما تتّضح أهميّة النموّ الاقتصادي والتي تَمّ التأكيد عليها لمساهمته في مختلف أهداف الاقتصاد الكُلّي في تفسيرات النقاط الآتية :[5]

1) المساعدة في التخفيف من حدّة الفقر: زيادة الناتج القومي بسبب النموّ الاقتصادي يعني أنّ الأسر يمكن أنْ تتمتّع بمزيد من السلع والخدمات ، وبالنسبة للبلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر ، يمكن للنمو الاقتصادي أنْ يحسن مستويات معيشتها بشكل كبير ، لأنّ النموّ الاقتصادي في الاقتصادات النامية مهمٌّ بشكل خاص.

2) المساعدة في تقليل البطالة: إنّ الاقتصاد الراكد دون تنمية اقتصادية يؤدّي إلى ارتفاع معدّلات البطالة ويعرض المجتمع للآثار السلبية وويلات البطالة. من ناحية أخرى ، يؤدّي النموّ الاقتصادي إلى زيادة الطلب في السوق ، ودفع الاقتصاد إلى الإمام ، والبحث عن المزيد من الشركات للنمو والتوسّع ، وزيادة فرص العمل ، وخلق وظائف جديدة..

3) المساهمة في تحسين الخدمات العامّة: يؤدّي النموّ الاقتصادي المرتفع إلى زيادة الإيرادات الضريبية - حتى إذا ظلّتْ معدّلات الضرائب كما هي - لذلك مع ارتفاع النموّ والدخل والأرباح ، ستتلقى الحكومة المزيد من ضرائب الدخل والشركات والنفقات ، ممّا سيمكّن الحكومة من إنفاق المزيد حول الخدمة العامّة

4) يساعد في خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلّي الإجمالي: يساعد النموّ الاقتصادي على خفض نسبة الدين العام للبلاد إلى الناتج المحلّي الإجمالي بسبب تعافي الاقتصاد وارتفاع الدخل في ذلك الوقت.

-العوامل المؤثّرة على النموّ الاقتصادي

يشير النموّ الاقتصادي إلى توسيع إمكانات الإنتاج الاقتصادي لتلبية احتياجات الأفراد في المجتمع ، والنموّ الاقتصادي له تأثير إيجابي على الدخل القومي ومستويات التوظيف وهذا يؤدّي إلى رفع مستوى المعيشة ولكنّ النموّ الاقتصادي له بعض العوامل التي تؤثّر عليه وفيما يأتي بيان هذه العوامل :[6]

1) الموارد البشرية:- تؤثّر نوعية الموارد البشرية المتاحة وكميتها لبلد ما بشكل مباشر على النموّ الاقتصادي ، وتعتمد جودة الموارد البشرية على مهاراتهم وإبداعهم وتدريبهم وتعليمهم بجودة عالية. ينمو الاقتصاد ، ومن ثُمّ فإن كمية القوى العاملة ليست مهمة ، ولكن جودة ونوعية القوى العاملة مهمّة أيضاً ، لذلك يجب أنْ تكون الموارد البشرية كافية من حيث الكمّية ولديها المهارات والقدرات المطلوبة للمساهمة في المجتمع. تحقيق النموّ الاقتصادي.

2) الموارد الطبيعية:- تشمل الموارد الطبيعية تلك التي تنتجها الطبيعة فوق الأرض أو تحتها ، وكذلك الموارد الموجودة فوق سطح الأرض(النباتات.الموارد المائيّة.المناظر الطبيعيّة.) وبالنسبة للموارد الموجودة تحت الأرض أو في باطن الأرض فهي:(النفط ، الغاز الطبيعيّ ، المعادن ، الفلزات) ، إذْ تعتمد الموارد الطبيعية في أي بلد على الظروف المناخية والبيئية ، وتعتمد الموارد الطبيعية إلى حدٍّ كبير على الاستعمال الفعال للموارد الطبيعية أو تطويرها بواسطة الموارد البشرية والتكنولوجيا المستعملة ، ما يؤثّر على النموّ الاقتصادي للبلد. ويلاحظ أنّ الدول التي لديها الكثير من الموارد الطبيعية تنمو اقتصاديًا أكثر من الدول ذات الموارد الطبيعيّة القليلة.

3) تكوين رأس المال:- يشمل تكوين رأس المال الأراضي والمباني والآلات والطاقة والنقل ووسائل الاتصال. يزداد تكوين رأس المال من خلال توفير المزيد من رأس المال لكُلّ عامل ، ما يزيد من نسبة رأس المال إلى العمالة ، ما يزيد من إنتاجية العامل ، ما يؤدّي في النهاية إلى زيادة الإنتاج والنموّ الاقتصادي.

4) تطوير التكنولوجيا: التطور التكنولوجي هو أحد العوامل المهمّة التي تؤثر على النموّ الاقتصادي ، وتشمل التكنولوجيا تطبيق الأساليب العلمية وتقنيات الإنتاج الحديثة. يساعد التطور التكنولوجي على زيادة الإنتاجية بموارد محدودة، لأنّ البلدان العاملة في مجال التطور التكنولوجي تتطوّر بسرعة بالمقارنة. إيلاء اهتمام أقل للتطور التكنولوجي ، واختيار التكنولوجيا المناسبة سيلعب دوراً معينًا في النموّ الاقتصادي ، وعلى العكس من ذلك ، فإنّ اختيار التكنولوجيا الخاطئة سيؤدّي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

المبحث الثاني :- مؤشّرات التنويع:[7]

1. الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية: تمثّل الأهميّة النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلّي الإجمالي ، إذْ تشير إحصاءات الحسابات القومية إلى أنّ إجمالي مساهمة النفط حوالي (50٪) قيمة الناتج المحلّي الإجمالي للمدّة 2004-2020 ، في حين يُسهم إجمالي التصنيع بنحو (2٪) والزراعة بنحو (5٪) على الرغم أنّ كلا القطاعين مهمّان للغاية في التنمية والتنويع الاقتصادي. أمّا بالنسبة للنشاط السياحي ، فهو لا يعدّ قطاعا منفصلا في حسابات الدخل القومي كما اقترحت منظّمة السياحة العالمية ، ولكن مساهمته تدخل في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والفنادق ، والتي تعدّ لتحقيق عائدات السياحة حواجز حقيقية أمام القيمة ، ومدى مساهمة النشاط السياحي في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي ، والنشاط السياحي ، على الرغم من وجود مكوّناته المختلفة في العراق ، من خلال أنّها مليئة بالمعالم السياحية ومناطق الجذب السياحي الأصيلة المنتشرة في أنحاء مقاطعات الدولة جميعها وتتلقى القليل جداً من المخصّصات المالية في الميزانية السنوية ، إلى جانب التصنيع والزراعة.

2. اختلال التوازن الهيكلي في الموازنة العامّة (عدم التوازن الداخلي): يشير هذا المؤشّر إلى اختلال التوازن الهيكلي في المكوّنين الرئيسين للموازنة ، الإيرادات العامّة والإنفاق العام. وشكّلتْ الإيرادات النفطية في الموازنة حوالي (92٪) من إجمالي الإيرادات العامّة والإيرادات غير النفطية (8٪) ، وأهمّ مصادرها الضرائب المباشرة وغير المباشرة. إلاّ أنّ هذه الضرائب لا تزيد عن (5٪) من الدخل الحقيقي ، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول النفطية الأخرى التي يسهم بعضها بأكثر من (25٪) من إجمالي الدخل على الرغم من وفرتها النفطية. المؤشّرات الهامة لبيان درجة دور القطاع الخاصّ في الاقتصاد الوطني ودرجة تنّوع الأنشطة الاقتصادية التي تولّد القاعدة الضريبية. إنّ الهيمنة المطلقة لإيرادات النفط على إجمالي الإيرادات العامّة في الموازنة العراقية ، إلى جانب غياب الضرائب ومصادر الإيرادات غير النفطية الأخرى ، وهي من ثمّ أحد أعراض الافتقار إلى سياسات التنويع الاقتصادي وضعف الدور الذي تلعبه الدولة. القطاع الخاصّ في التنمية الاقتصادية ، وإذا انتقلنا إلى جانب الإنفاق العام من الموازنة العراقية ، فإنّنا نلاحظ أنّ هذا الخلل ذو طبيعة مركبة بسبب ضعف أداء الموازنة وتأثيرها السلبي على إنتاجية الإنفاق الحكومي ، وكذلك الدور الاقتصادي للهيئة. الدولة في توفير الاقتصاد الوطني ، من إذْ الخدمات والبنية التحتية ، بسبب هدر الجهات الحكومية والنفقات الجارية ، أو مشاريع الإنفاق الاستثماري الحكومي ، تتأثّر بالعديد من الإخفاقات والتأخيرات والفساد ، ما يؤدّي إلى حالة تعميق اختلال الموازنة وأهمّيتها في التنمية والتنويع الاقتصادي .

3. درجة عدم التوازن في هيكل السلع التصديرية (عدم التوازن الخارجي): من سمات الاقتصاد المتنّوع أنّ تنّوع صادراته السلعية ينبع من مساهمة قطاعاته الإنتاجية القادرة على تحقيق التنافسية في الأسواق الخارجية ، من خلال صناعاتهم كفاءة الدولة يمكن أن تلبّي كمّية كبيرة من الطلب المحلّي ، وكذلك توزيع جزء من منتجاتها الصناعية والزراعية ، وذلك لزيادة الصادرات وتقليل الواردات وتحسين الميزان التجاري في ميزان المدفوعات . في إطار هيكل الصادرات العراقي ، أدّى اشتداد الوضع الريعي في الاقتصاد العراقي إلى اقتصار صادرات العراق بشكل شبه حصري على صادرات النفط ، والتي شكّلتْ أكثر من (99٪) من إجمالي الصادرات ، في حين أنّ واردات العراق من مختلف السلع والعقود تختلف المواد في القيمة فتصل قيمتها إلى (50٪) أو أكثر.) بمليارات الدولارات بسبب الانفتاح الواسع على الواردات واستمرار الاختلالات الهيكلية في القطاع الإنتاجي ، وتضع مساهمته الضعيفة في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي سؤالاً أساساً في قلب عملية صنع القرار في المرحلة الآتية ، وهو: متى تكون الشؤون الاقتصادية وما هي المشاكل التي يواجهها في مجال المصالح ذات الأولوية؟ متى يمكن أن يصبح تنويع اقتصاد العراق بموارده ومكوّناته العديدة وسيلة للتنمية المستدامة لتعزيز صناعة البلاد والزراعة والاستثمار في الكنوز من المواقع والمعالم السياحية المنتشرة في أنحاء الأراضي العراقية جميعها من أجل إيجاد وسيلة للمساعدة في إيجاد حلول واقعية للفقر والبطالة .

ثانيا :- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلّي الإجمالي

يُعدّ الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المهمّة ذات القطاعات الاقتصادية المتنّوعة ، إذ يمتلك العراق قطاعات اقتصادية له دور كبير ومؤثّر في الاقتصاد ويمكن تنميتها وتطويرها في البلد .

إذ إنّ تتباين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي عبر مسيرة التنمية في العراق إلاّ أنّ هذا الاختلاف رافقته حقيقة ثابته وراسخة تتمثّل في حقول قطاع النفط والتعدين والمقالع على أعلى نسبة مساهمة في زيادة الناتج المحلّي الإجمالي مع تذبذب في نسب الارتفاع ارتباطا بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية غير المستقرّة التي مرّتْ على الاقتصاد العراقي ، فضلا عن تأثير متغيّر النفط بالمعطيات الدولية ولاسيّما الاسعار وعليه تأثّرتْ نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي [8].

1. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلّي الإجمالي

يُعدّ القطاع الزراعي أحد القطاعات الإنتاجية المهمّة والرئيسة والمحركة للاقتصاد العراقي الذي يمتاز بتنّوع إنتاجه من المحاصيل والمنتجات الحيوانية سواء أكانت مدخلات للصناعات التحويلية ام للاستهلاك الغذائي المباشر ، ويحتل القطاع الزراعي أهميّة استثنائية لكونه القطاع المسؤول بصورة مباشرة عن الإيفاء بمتطلّبات الغذائية للبلد [9] ، الذي اعتمد عليها الاقتصاد العراقي منذ تكوين الدولة الحديثة عام 1921في مرحلة ما قبل الاعتماد على القطاع النفطي ، إذْ كان ينمو القطاع بمعدّلات سنوية تزيد على (3%) ، ويغطي حاجة الاستهلاك المحلّي للبلد ، ولاسيّما سكان الريف الذي كانوا يشكّلون ما يقارب (70%) من اجمالي عدد السكان ، فضلا عن إنّ العراق كان يصدر المزيد من المنتجات الزراعية ، في حين كان يسهم هذا القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي بنحو (17.6%) عام 1960 ، ولكن للأسف ادى الى تحول العراق الى الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر للدخل القومي ، إلى إهمال القطاع الزراعة فبدأ نمو القطاع الزراعي في الانخفاض في الستينات من القرن الماضي من معدّل نموّ (3%) الى معدّل نمو (1.5%) سنويا، وبدأت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي تنخفض بعد عام 1970 بنسبة (16.7%) والسنوات الخمسة بعد عام 2003 انخفضت

مساهمة هذا القطاع بنسبة (50%) ليصل الى (7.5%)من الناتج المحلّي الإجمالي ، بسبب عوامل عدّة متمثّلة بتخلّف تقنيات الإنتاج الزراعي والهجرة المستمرّة للمزارعين من الريف الى المدن ، وضعف الدعم الحكومية للقطاع الزراعي والاغراق السلعي من المنتجات الزراعية الاجنبية لأسواق العراق المحلّية وعدم حماية المنتج الزراعي من إغراق تلك السلع [10] . ثُمّ زادت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلّي الإجمالي من (5.2%) عام 2009 الى (6%) عام 2010 ويعزى هذا الارتفاع نتيجة للتحسن النسبي في اداء القطاع الزراعي ونتيجة للدور الكبير للمبادرة الزراعية والتي أسهمت في تقديم القروض الميسرة للمراعين ومنْ ثَمّ رفع مستوى انتاج القطاع الزراعي [11] . وكذلك انخفضت نسبة مساهمته من (4.7%) عام 2014 الى (4%) عام 2016 نتيجة سوء الأوضاع الأمنية ، ثُمّ تراجع نسبة المساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلّي الإجمالي (2.8%) في عام 2018 ممّا يدلّ على عدم وجود دور للإنفاق في مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلّي الإجمالي .

2. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلّي الإجمالي

يُعدّ القطاع الصناعي من الركائز الرئيسة في تنمية الناتج المحلّي الإجمالي ونموّهِ لمختلف اقتصادات بلدان العالم وتعدُّ معيارا مهمّا لاستعمال التكنولوجيا الحديثة ، كما إنّ القطاع الصناعي المتقدّم يمثّل واجهة البلدان الحضارية [12] ، ومن الجدير بالذكر أنّ قطاع الصناعة في العراق يواجه صدمات موجعة منذ الثمانينيات من القرن الماضي لمزيد من الأسباب منها الحروب والحصار الاقتصادي والغزو الامريكي ، ما أدّى الى استنزاف الموارد الاقتصادية للبلد وتجميد عمليات التجديد والتطور بالتزامن مع تدمير البنى التحتية بفعل التخريب ، وغالبا ما تجد نفسها الصناعة العراقية مكبلة بالكثير من المعوقات الداخلية والخارجية ، أمنية ومالية وفنية ، التي ساهمت بإيقاف مشاريع القطاع الصناعي بشقية الحكومي والخاصّ بنحو الصناعة ففي العراق يعاني القطاع الصناعي اهمالا واضحا ومقصودا ولاسيّما بعد عام 2003 فقد اصابه شلل شبه تام للمنشآت الصناعية كافة والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة للقطاعين الحكومي والخاصّ بنحو (90%) [13] . فقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلّي الإجمالي بنحو (61.8%) عام 2004 وصولا الى (52%)عام 2009 ثم بدا في السنوات اللاحقة بالانخفاض والارتفاع ثُمّ انخفض بنحو (41.3%) عام 2020 . لذلك لم يبيّن هذا القطاع أيّ تغيير ايجابي من خلال نسبة المساهمة في الناتج المحلّي الإجمالي لعدم وجود خطة صحيحة لتنمية القطاع الصناعي ، وكذلك بسبب الحروب التي سَبّبتْ اغلاق المزيد من المصانع وارتفاع كلفة الإنتاج فيه ، ولغياب دور الدولة في دعم هذا القطاع وتوفير متطلّبات نجاحه .

3. مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلّي الإجمالي

شهد قطاع الخدمات في العراق انخفاضا كبيرا لاسيما بعد العدوان الثلاثيني عام 1991 وما تلاها من غزو امريكا عام 2003 ، وما خلفه من دمار كامل للبنى التحتية وحتى مع تعاقب الحكومات المنتخبة لإدارة البلد ، لم يشهد قطاع الخدمات المشاريع الاستراتيجية الحيوية التي تساعده للوقوف مجددا ، ليكون الدعامة الرئيسة في تقدم البلد وتطوره [14]. إذْ يُعدّ قطاع الخدمات ثاني قطاع من إذْ المساهمة النسبية في الناتج المحلّي الإجمالي ولكن نسبة مساهمته ليست مرتفعة وهذا يعود الى التراجع الكبير الذي شهده هذا القطاع بسبب تدهور البنى التحتية الناتجة عن الحروب المتتالية التي مر بها العراق ويظهر بأنه يعاني من تذبذبات كثيرة وذلك بسبب التقلبات في اسعار النفط ولاسيّما في الآونة الأخيرة [15] .

4. مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلّي الإجمالي

إنّ مساهمة القطاع النفطي من الناتج الإجمالي المحلّي خلال هذه المدّة الدراسة تشير البيانات إلى اختلاف في مستويات الناتج الإجمالي المحلّي و القطاع النفطي إذْ شهدت المدة ما بين(2004-2020) انخفاضا واضحا كما كان عليه في السنوات السابقة إذْ انخفضت نسبة إسهام هذا القطاع عام 2004 إلى نسبة (55.20%) ثُمّ أخذت بالانخفاض تدريجيا إلى أنْ وصل إسهام هذا القطاع عام 2007 مستوى منخفض إذْ يشكل (52.95%) مبرر ذلك الانخفاض بسبب الظروف التي ترتبت على الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على العراق والتي انتهت في مطلع نيسان 2003 وما خلفته هذه الحروب من دمار وخراب كبير إذا توّقف إنتاج النفط وتصديره لمده معينه ومنْ ثَمّ أعمال التخريب التي تحدث بين الحين والآخر في الانابيب الناقلة للنفط والآبار النفطية وغيرها من الأمور التي أثّرتْ بشكل سلبي على الإنتاج هذا القطاع . وامّا المدّة ما بين (2019-2020)شهدت انخفاض في الناتج المحلّي الإجمالي والنفط الخام إذْ أسهم القطاع النفط من نسبة الناتج المحلّي الإجمالي تبرر هذا الانخفاض لما شهد الاقتصاد العراقي خلال هذه المدّة تعاقبا تدريجيا وعلى الرغم من الاضطرابات التي حصلت في نهاية العام 2019بانخفاض اسعار النفط الخام إذْ تصل النسبة إلى (8.5%) هذا وقد يعزّز نحو في المقام الأول إلى زيادة إنتاج النفط فضلا عن ذلك الانتعاش في النشاطات الاقتصادية غير نفطية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة وغيره ، وإنّ الاقتصاد العراقي لايزال يمتاز باعتماد على تعزيز دخله على سلعة واحده إذ يتمثّل بالقطاع النفطي العامل الاساسي والمهم بتنشيط الاقتصاد وكذلك في تمويل الموازنة العامّة. وكما يوضّح الشكل (8) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

الجدول (1)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق للمدّة (2004-2020)

السنوات	النسبة القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي %	النسبة القطاع الصناعي الى الناتج المحلي الاجمالي %	النسبة القطاع الخدمي الى الناتج المحلي الاجمالي %	النسبة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي
2004	6.9	61.8	31.7	73.20
2005	6.9	63.6	30	63.80
2006	5.8	61.1	33.7	50.70
2007	4.9	60.1	35.4	53.70
2008	3.8	62.8	34.4	56.17
2009	5.7	52	43.5	58.30
2010	6	55	39	56.90
2011	4.6	62.5	33.5	54.40
2012	4.1	60	35.9	52.40
2013	4.8	57.7	38	49.50
2014	4.7	55.5	40.1	51.70
2015	4.2	45.3	51.2	55.10
2016	4.5	46.2	50.8	62.50
2017	3.5	51.3	47	64.00
2018	7.8	54.2	44.2	62.70
2019	3.8	53.1	44.4	59.10
2020	6	41.3	45.3	61.40

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

الشكل (1)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلّي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

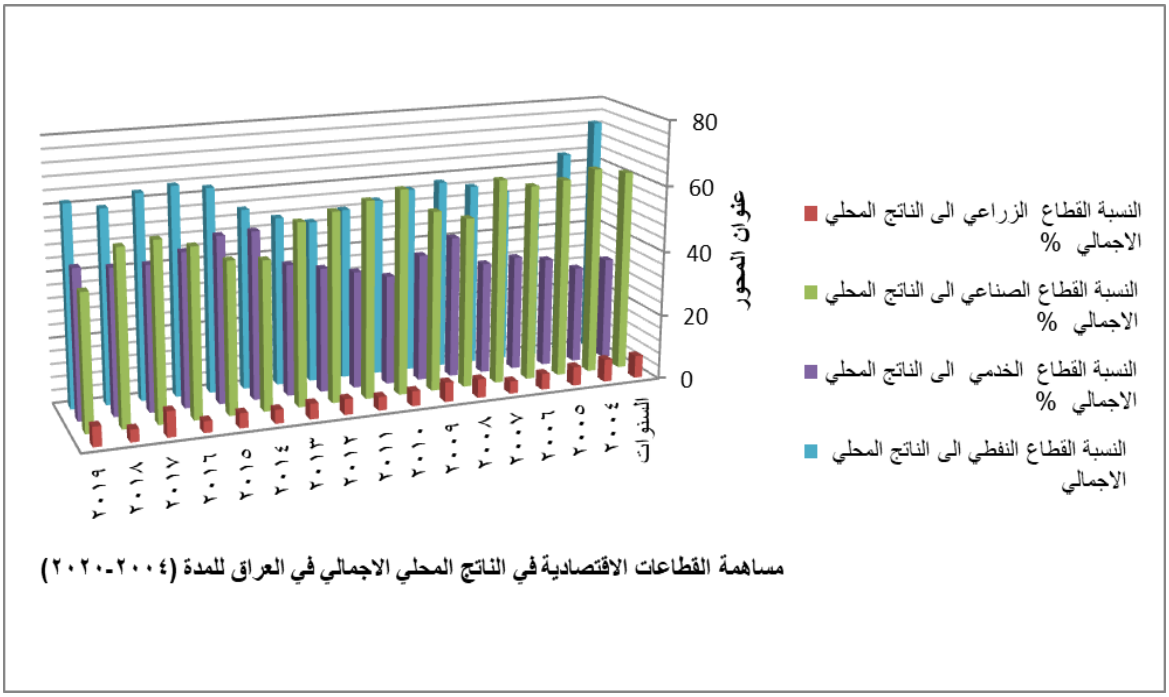

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المبحث الثالث :- رؤية حول النموّ والتنويع الاقتصادي في العراق.

يمرُّ الاقتصاد العراقي بأزمة اقتصادية ومالية حادّة جرّاء تزامن الصدمات الخارجية والداخلية مع تحديات بنيوية خطيرة تزيد من هشاشة الدولة كانعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة. والذي زاد الوضع تعقيدا تعاقبُ ثلاثية :(الاحتجاجات الشعبية، انهيار أسعار النفط، جائحة كورونا)، لتضاف إلى تراكم أزمات اثقلت كاهل الاقتصاد العراقي المأزوم أساسا بمنظومة حكومية مترهلة وغارقة في البيروقراطية والمحسوبية والفساد. وتقديم التحديات الكبرى كانعدام الاستقرار السياسي، وعدم توفر فرص العمل، والفساد، وضعف تقديم الخدمات، كمخاطر اساس تعيق النموّ الاقتصادي طويل الأمد في العراق. ويرى تقرير البنك الدولي أنّ الوجه الآخر لكُلّ أزمة اقتصادية فرصة للإصلاح والانفكاك عن الفخّ الريعي، ولاسيّما وأنّ استمرار تفشّي جائحة كورونا تفرض صعوبات اقتصادية حقيقية على الحكومة في تلبية متطلبات الدولة في الأمد القصير والاستجابة لمطالب المتظاهرين في آن واحد. ما يجعل التحوّل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، بعيدا عن القطاع النفطي، وتحريك نشاط القطاع الخاصّ كقاطرة للنمو وتوفير فرص العمل، ضرورة ملحة في العراق.

الإمكانات والفرص

يحدّد تقرير البنك الدولي المسارات الرئيسة التي يمكن أنْ يسلكها العراق لتحقيق النموّ المستدام ورصد طبيعة القيود التي تعيق تحقيق الاهداف العليا للمسارات المذكورة. ويطرح التقرير توصيات فنية لكُلّ مجال من مجالات الإصلاح ويقترح كيفية إنشاء حلقة مثمرة من النموّ والاستقرار الاقتصادي تتجاوز نطاق التوصيات.

1. يُعدّ الانتقال من نموذج توزيعي إلى آخر تنموي للإدارة المالية الاتحادية أمرا بالغ الأهميّة لنجاح الإصلاحات الاقتصادية. فالفيدرالية المتنازع عليها في العراق تعيق توليد الإيرادات من خلال تحفيز الاستيلاء عليها في المصدر من قبل جهات فاعلة غير حكومية، وكذلك من خلال إبطاء تفويض نقل الموارد المالية، ومن ثُمّ الحد من القدرة المؤسّسية للحكومات الإقليمية والمحلّية. كما تحول النزاعات الحكومية البينية دون استقرار الإطار القانوني والمؤسسي للنظام الفيدرالي العراقي وتعيق تنفيذ السياسات والبرامج وتقديم الخدمات. وطالما تُفَسَّرُ الفيدرالية على أنها لعبة صفرية النتيجة فالمكسب الذي يناله مستوى معين من الحكومة يمثل خسارة لمستوى أخر، وإذْ يُنظر إلى تقاسم الايرادات الريعية على أنه الهدف الوحيد أو الرئيس للفيدرالية المالية فأن الخلافات والمجادلات الجارية ستظل غير محسومة، وقد يكافح العراق للهروب من فخ البحث عن الكسب الريعي.

2. قد لا يكون العراق قادراً على الاعتماد على عائدات النفط للحفاظ على مستوى المعيشة في المستقبل، على الرغم من كونه يمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، اذ تشير التقديرات إلى أنّ هذه الاحتياطيات تكفي فقط لـ (85 – 80) سنة قادمة، إذا ما افترضنا عدم حدوث انخفاض في الطلب العالمي على النفط. وفي حالة تباطؤ الطلب، كما حدث خلال أزمة جائحة كورونا او نتيجة للتطور التكنولوجي أو لاعتبارات تغير المناخ، قد يضطر العراق إلى التحوّل بشكل أسرع الى اقتصاد أقل اعتمادا على النفط. وفي تلك النقطة، يجب أن يصبح الاقتصاد العراقي غير النفطي قادراً على الحفاظ على مستوى الدخل المتوسّط في البلاد.

3. مع انتهاء العمليات العسكرية الرئيسة ضدّ تنظيم داعش، أصبح بوسع العراق الاستثمار في البنية التحتية لدعم التنمية المتنّوعة. إلاّ أنّ معدّل الاستثمار في العراق أقل من نظرائه في المنطقة إذْ تُخصَّصُ حصة كبيرة من الاستثمار للاقتصاد النفطي. كما انخفضت في السنوات الأخيرة حصّة الإنفاق الحكومي المخصص لأي نوع من الاستثمار من (41%) عام 2014 إلى حوالي (17%) عام 2018 ولمساعدة اقتصاده غير النفطي على النموّ في مرحلة ما بعد الأزمة فان العراق بحاجة إلى إعادة بناء رأسماله من خلال الاستثمار في البنية التحتية المعززة للإنتاجية والخدمات الحيوية. وتشتمل هذه الفئة على البنية التحتية اللازمة لتطوير ممرات تجارية ومنافذ حدودية أكثر كفاءة وبنية تحتية ترتبط بتوفير المياه والتنمية الريفية، الأمر الذي يمكن أن يعود بالنفع على قطاع الزراعة. ومن دون تلك الاستثمارات سترتفع التكاليف التشغيلية للأعمال وتبقى الخدمات المقدمة واطئة الجودة.

4. تبرز الحاجة أيضاً إلى تركيز متجدد على تحسين رأس المال البشري، وعلى الرغم من أنّ هذا التغيير سيتضمّن تحويل بعض نفقات العراق المتكرّرة)التشغيلية(نحو تحسين محصلات قطاعي التعليم والصحّة إلاّ أنّ الأمر يتعلّق كذلك باتخاذ نهج جديد يضع المواطن العراقي في صدارة العقد الاجتماعي ويمكّنه من أن يكون لاعباً اقتصادياً منتجاً. والى جانب ذلك، سيُسْهم تعزيز نشاط القطاع الخاصّ مع التركيز المتجدد على الاقتصاد الرقمي في تمكين المواطن من تحقيق قدراتـــه الكامنـــــــــــــة.

5. يتطلّب الاقتصاد العراقي جرعة من المنافسة لإعادة تنظيم قطاعه العامّ الضخم والقطاع الخاصّ ذي الروابط السياسية، وتعزيز الاقتصاد الخاصّ غير النفطي، والاسهام في رفع مستوى الكفاءة. فالمنافسة والقدرة

على التنافس ضروريان لخلق الفرص الاقتصادية. ويمكن أنْ يساعد السماح للشركات بالتنافس مع بعضها البعض على أساس تكافؤ الفرص في زيادة دخل الأسرة)عن طريق خفض الأسعار وتحفيز التقدم التكنولوجي(، وتوجيه النموّ الاقتصادي، وتقليل انعدام المساواة. ولكي تنجح المنافسة يجب أن تكون هناك قدرة على التنافس. وثمة إجراء آخر يمكن أنْ يرفع من مستوى المنافسة في الاقتصاد العراقي ويتمثل في خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة .

الاستنتاجات

1. معارضة النموّ الاقتصادي مع البيئة بسبب زيادة الإنتاج نتيجةً للنمو الاقتصاديّ، قد يحدث ارتفاعاً في المخلّفات البيئيّة مما يسبّبُ حدوث مشكلات وكوارث بيئيّة، لذلك قد يجلب النموّ الاقتصاديّ فوائد على المدى القصير ولكنَّ تكاليفه مرتفعة بالنسبة للبيئة على المدى البعيد كما إنّ بعض الدول تتمتّع بمعدّلات جيّدة من النموّ الاقتصاديّ، إلّا أنَّها وفي كثير من الأحيان قد تعتمد على إنتاج منتجات خاصة بها لا تفيد الاقتصاد.

2. إنّ تأثير القطاع النفطي على النموّ الاقتصادي أعلى بكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا يمكن الاستفادة من عائدات القطاع النفطي في تحقيق تنمية اقتصادية وإحداثها بالارتكاز على التنويع والتوجّه نحو الاستثمار في القطاعات الأخرى في الأمد الطويل

3. على الرغم من أنّ العراق يمتلك المقومات السياحية إلاّ أنّ تأثير القطاع السياحي ضعيف على النموّ الاقتصادي، وذلك قد يعود إلى كُلّ ما مر به البلد من حروب وعدم الاستقرار السياسي خلال المدة المشمولة بالدراسة. –

4. أدّى الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية ، ولاسيّما استخراج النفط ، إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي ، إذْ تعد مساهمة القطاعات الاقتصادية غير البترولية صغيرة مقارنة بالقطاع الاستخراجي

5. افتقرت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى رؤية واضحة للتنويع الاقتصادي بسبب ضعف الإخلاص في اتباع استراتيجية تنويع قطاعية واضحة ، ما يزيد من مخاطر تحقيق أهداف النموّ والتنمية

التوصيات

1. العمل على تطوير قطاع الصناعة التحويلية من خلال تبنّي استراتيجيات فعالة لتشجيع القطاع الخاصّ في مختلف المجالات للدخول في الاستثمارات في القطاعات جميعها وتشجيع المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة أيضا ، إلى جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجالات مختلفة كونه يُعدّ محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي ووسيلة للتنويع الاقتصادي .

2. دعم القطاع السياحي وتطويره ، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في البنى التحتي والمشروعات السياحية وتشجيع القطاع الخاصّ للاستثمار في هذا المجال.

3. إعادة بناء المصانع العملاقة وترميمها التي أُغلقت في العراق ، واستئناف العمل والإنتاج في أسرع وقت ممكن ، ولاسيّما المصانع مثل: مصانع الصلب ، مصانع البتروكيماويات ، مصانع الإطارات ، الصناعات الدوائية ، مصانع الألمنيوم ، مصانع الزجاج ، مصانع الورق ، وغيرها.

المصادر والمراجع

[1]) عـــدنان فرحـــان الجـــوارين ، مفهـــوم ودواعـــي التنـــوع الاقتصـــادي ، متـــاح علـــى الموقـــع https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03- .

[2]) عبير محمد جاسم ، وسهيلة عبد الزهرة ، التنويع الاقتصادي، 2019 ، ص233 .

[4]) Aditya, A., & Roy, S. S. (2007). Export diversification and economic growth: Evidence from

.cross-country analysis. (pp. 1-25). Mimeo

[5]) جلال خشيب ، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات ، شبكة الآلوكة ، 2014 ، ط1 ، ص33 .

[6]) مصـــــــدر مـــــــن الانترنـــــــت ، https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/factors- affecting-economic-growth .

[7]) عـدنان حسـين الخيـاط ، التنويـع الاقتصـادي وضـروراتهُ التنمويـة لتغييـر واقـع الاقتصـاد الريعـي فـي العـراق ، باحث مشارك في قسم إدارة الأزمات ، مركز الدراسات الاستراتيجية ـ جامعة كربلاء

[8] – سـعدية هـلال حسـن ، دور جهـود التنميـة الاقتصـادية فـي الاخـتلالات الهيكليـة للاقتصـاد العراقـي للمـدة (2007-2018) ، مجلـة دراسـات محاسـبية ومماليـة ، مجلـد 16، العـدد55، جامعـة الفـرات الاوسـط ، الكوفة ، 2021.،ص170.

[9] – محمد ناجي محمد البديري ، هدى محمد علي البياتي ، القطاع العراقي وتحقيق الامن الغذائي في العراق (المقومات والتحديات) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء –كلية الادارة والاقتصاد ، العدد27، المجلد 7، 2018، ص194.

[10] – محسن حسن ، مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش انفراج ام تازم ، مجلة فصلية محكمة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العدد 2، كانون الاول 2017، ص 160.

11 - البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السوي ، 2014، ص 5.

[12] - ياسر الكعبي ، واقع قطاع الصناعة في العراق ، مقالة .

[13] - محسن حسن ، مصدر سابق ، ص 162-163.

[14] - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الحسابات القومية ، 2015

[15] - سعود غالي صبر ، شفان جمال حمه ، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من 1980-2017، مجلة العربية للادراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية ، مجلة 41، عدد2، 2021، ص255.